أكتوبر يسجّل أعلى نشاط في تراخيص البنية التحتية بالرياض خلال 2025

25 نوفمبر، 2025

مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض
Riyadh Infrastructure Projects Center

نمو قياسي

في أعمال ومشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض

خلال شهر أكتوبر 2025

+20 ألف
ترخيص جديد

11.7%
نمو مقارنة بالشهر السابق

توزيع الرخص بالنسبة للقطاعات

قطاع المياه
66.1%

قطاع الطاقة
25.5%

قطاع الاتصالات
4.1%

قطاع الطرق
2.2%

قطاع المجال العام
2.1%

@ripc_ksa
www.ripc.gov.sa

أصدر مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض تقرير أداء الجهات الخدمية لشهر أكتوبر 2025م، الذي يأتي ضمن جهود المركز في رفع مستوى الشفافية، وتحسين جودة التنفيذ، وتعزيز الامتثال للمعايير الفنية وكود البنية التحتية، بما يدعم كفاءة المشاريع ويعزز جودة الحياة في المدينة.

وأوضح المركز أن شهر أكتوبر سجّل أعلى عدد من التراخيص الصادرة خلال العام، إذ بلغ إجمالي التراخيص المصدرة (20,430 ترخيصًا)، متصدرًا بذلك جميع أشهر 2025، ومتفوقًا على أشهر يوليو وسبتمبر التي جاءت بعده في حجم التراخيص، حيث يعكس هذا الارتفاع تنامي الطلب على أعمال البنية التحتية، ودخول مشاريع جديدة مرحلة التنفيذ، وتحسن مستوى إدارة عمليات الترخيص والتكامل بين الجهات الخدمية.

كما أظهر التقرير أن عدد الرخص النشطة في أكتوبر بلغ (10,357 رخصة نشطة) مقارنة بـ (9,275 رخصة) خلال سبتمبر، بارتفاع تجاوز 11%، وهو أعلى مستوى تشغيلي خلال العام، مما يؤكد حيوية القطاع واتساع نطاق الأعمال الميدانية في العاصمة.

وبيّن التقرير أن أطوال الطرق المشغولة بالمشاريع وصلت إلى (1,093) كيلومترًا خلال أكتوبر، مقابل (1,021) كيلومترًا في سبتمبر، في مؤشر يعكس توسّع الأعمال في قطاعات المياه والكهرباء والاتصالات والطرق، واستمرار تحسن الجاهزية التنفيذية للمشاريع.

وأشار المركز إلى أن إجمالي التراخيص المصدرة منذ بداية العام ارتفع إلى (156,767 رخصة) حتى نهاية أكتوبر، بزيادة شهرية بلغت (20,489 رخصة) مقارنة بشهر سبتمبر، وهو من أعلى معدلات النمو المسجلة خلال العام.

وفي جانب البلاغات، بلغ إجمالي البلاغات المعالجة منذ بداية العام (189,289 بلاغًا) حتى نهاية أكتوبر، مقابل (169,495 بلاغًا) في سبتمبر، بزيادة بلغت (19,794 بلاغًا)، ما يعكس تحسنًا في كفاءة الاستجابة الميدانية وارتفاع جودة الرقابة على مواقع التنفيذ.

وأكد المركز أن نشر تقارير الأداء بشكل شهري يأتي ضمن ركائزه الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين المشهد الحضري، ورفع كفاءة التنسيق بين الجهات، وتعزيز الامتثال للمعايير، وتوفير بيانات تشغيلية شفافة تمكّن الجهات من تحسين خطط التنفيذ ورفع كفاءة المشاريع، بما يسهم في دعم مستهدفات النمو والتطوير العمراني في

مدينة الرياض.